النهار
الجمعة 14 تشرين الثاني 2008 – السنة 76 – العدد 23528
16

ورشة عمل عن "ممارسة أنشطة الاعمال"

ديمبا با: لبنان على الطريق الصحيح لإصلاح مناخ الاعمال والاجراءات

وصف وزير المال محمد شطح، مشروع قانون الإجراءات الضريبية الذي اقره مجلس النواب أخيرا بأنه "مهم"، كاشفا أنه "يحتاج إلى بعض التعديلات الطفيفة"، ومعلنا أن وزارة المال "ستشهد خلال الأشهر المقبلة ورشة عمل كبيرة للتواصل مع المكلفين وقطاع الأعمال بغية تحقيق أهداف القانون في ترشيد الإجراءات الضريبية وتسهيلها".

وإذ توقع خلال افتتاحه في السرايا ورشة عمل استشارية عن "ممارسة أنشطة الأعمال في لبنان"، أن يساعد "التحسن في المناخ الهيكلي للاقتصاد في رفع الدخل الفردي في لبنان ثلاثة أضعاف"، أمل في "ملء الشواغر في الإدارات اللبنانية لان عددا كبيرا من الخطوات يحتاج إلى وجود قيادات على رأس الإدارة للقيام بها".

وناقشت الورشة، التي شارك فيها ممثلون للقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، ما تضمنه تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2009" في شأن لبنان. وكان لبنان قد تراجع في تقرير 2009 من المركز 98 الى المركز 99.

ثم تحدث رئيس بعثة البنك الدولي في لبنان ديمبا با، فقال ان لبنان "اتخذ خطوات أولية في اتجاه اصلاح مناخ الأعمال فيه، وهو في الطريق الصحيح لاجراء تغييرات تسهل الاجراءات البيروقراطية، وتقوي حماية المستثمرين، وتخفض كلفة عمليات الاستيراد والتصدير والوقت الذي تستلزمه، من أجل جعل لبنان جاذبا للمستثمرين المحليين والأجانب".

وأضاف: "يفترض ألا يبقى لبنان في التصنيف الحالي في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، اذ إنه يضم قطاعا خاصا ناشط جدا، ومهارات على مستوى عالمي في مجال الأعمال".

وقال ان "عدم الاستقرار السياسي أثر على تحسين مناخ الأعمال كما أثر على الاصلاحات القطاعية الأخرى التي تعتزم الحكومة تنفيذها". وشدد على اهمية الاصلاحات في مجالي الجمارك واجراءات تسجيل العقارات، لكنه أشار الى أن "الأساس لكسب ثقة المستثمرين هو توفير اطار قانوني ذي صدقية". وختم: "يمكن أن يحسن تصنيفه بالنسبة الى حماية المستثمرين عبر اصلاح قانون التجارة".

ولاحظ رئيس "الهيئة المنظمة للاتصالات" كمال شحادة، أن "المعوقات الإدارية والبيروقراطية المفرطة والإجراءات التنظيمية الكثيرة تبطئ عملية ممارسة أنشطة الأعمال، كما أظهر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009، الأمر الذي يتطلب من لبنان العمل على نحو مستمر لتطوير بيئة العمل و تحفيز الاستثمارات".

ورأى أن "قطاع الاتصالات يشكل واحدا من أهم المجالات لفرص الاستثمار الكامنة في لبنان".

كذلك، كانت مداخلة لرئيس مجموعة "بادر" روبير فاضل ومستشارة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في مجال خطط تطوير القطاع الخاص داليا خليفة عرضت فيها خلاصات التقرير في شأن لبنان، فأشارت الى أن بدء شركة في لبنان يحتاج الى 5 اجراءات تستغرق 11 يوما، أما تسجيل العقارات فيحتاج الى 8 اجراءات تستغرق 25 يوما. وقالت ان تقرير 2009 رصد 239 اصلاحا في 113 بلدا، وهو رقم قياسي منذ بدء اصدار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال قبل ست سنوات. وأشارت الى أن عدد الاصلاحات في هذه الاعوام بلغ 1000 اصلاح.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"